Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) ملحق العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

النظم الانتخابية وعلاقتها بالمشاركة السياسية

أبوصلاح إبراهيم أبوصلاح
متعاون مع الجامعات الليبية
abosalahibrahim94@gmail.com

Electoral Systems and Their Relationship to Political Participation

Abu Salah Ibrahim Abu Salah
A Collaborator with Libyan Universities

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 7/20/ 2026 تاريخ القبول:2026/7/28- تاريخ النشر:8/9/ 2026

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع النظام الانتخابي وعلاقته بالتحول السياسي، باعتبار النظم الانتخابية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الأنظمة الديمقراطية لتنظيم عملية تداول السلطة وتحقيق المشاركة السياسية. وتهدف الدراسة إلى بيان أثر النظم الانتخابية في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز الديمقراطية داخل الدولة وتتطرق الدراسة إلى تطور وسائل إسناد السلطة، موضحةً الانتقال من نظم الحكم التقليدية إلى النظم الديمقراطية الحديثة القائمة على مبدأ الانتخاب والاقتراع العام. كما تتناول شروط حق الانتخاب، والإجراءات التمهيدية للعملية الانتخابية وتستعرض الدراسة النظم الانتخابية، مع بيان مزايا وعيوب كل نظام وأثره في التمثيل السياسي والحياة السياسية.

الكلمات المفتاحية: النظم – الانتخابات – السياسة.

Abstract

This study examines the electoral system and its relationship to political transformation, considering electoral systems as among the most important means by which democratic systems regulate the transfer of power and achieve political participation. The study aims to demonstrate the impact of electoral systems on achieving political stability and strengthening democracy within a state. It addresses the evolution of methods for assigning power, illustrating the transition from traditional systems of governance to modern democratic systems based on the principle of elections and universal suffrage. The study also examines the conditions for the right to vote, the preliminary procedures for the electoral process, and reviews the most important contemporary electoral systems, outlining the advantages and disadvantages of each system and its impact on political representation and political life.

المقدمة

تُعد المشاركة السياسية إحدى أهم المؤشرات التي تقيس مدى ترسخ الممارسة الديمقراطية في أي نظام سياسي، فهي لا تقتصر على حق التصويت في يوم الانتخابات، بل تمتد لتشمل أنماطًا متعددة من الانخراط السياسي الذي يعكس قدرة المواطنين على التأثير في القرارات العامة. ويُنظر إلى المشاركة السياسية بوصفها آلية لتحقيق التمثيل والشرعية ، إذ كلما ازداد انخراط المواطنين في العملية السياسية، زادت فرص تمثيل مصالحهم ومطالبهم داخل المؤسسات المنتخبة.

وتأتي الانتخابات في صلب هذه العلاقة، فهي الأداة الأكثر شيوعًا لتمكين المواطنين من ممارسة حقهم السياسي عبر اختيار ممثليهم أو عبر الإدلاء بالرأي في القضايا السياسية وفقًا لما ينص عليه القانون. ومن هنا يمكن القول إن الانتخابات تمثل حلقة وصل بين المواطن من جهة، والمؤسسات السياسية من جهة أخرى، إذ تُحوِّل المشاركة السياسية من فعل فردي أو اجتماعي إلى واقع مؤسسي.

لكن تظل المشاركة السياسية متفاوتة بين دولة وأخرى، بل قد تتراجع داخل الدولة نفسها مع مرور الزمن، وذلك لأسباب متعددة، من أهمها: ضعف الثقة في نزاهة الانتخابات، أو ارتفاع كلفة المشاركة (زمنيًا/ماديًا)، أو غموض القوانين والإجراءات الانتخابية، أو ضعف الإحساس بالجدوى السياسية (أي الاعتقاد بأن الصوت لا يغيّر شيئًا). كما قد تؤثر الظروف السياسية والأمنية والإعلامية في رغبة المواطنين في المشاركة وفي قدرتهم على التعبير عن آرائهم.

مشكلة الدراسة

هي فهم طبيعة العلاقة بين الانتخابات والمشاركة السياسية، خصوصًا في ضوء وجود مشاركة مباشرة تتمثل في أدوات ديمقراطية تمكّن المواطنين من التأثير المباشر، ومشاركة غير مباشرة تتمثل في اختيار ممثلين يتخذون القرار نيابة عن المواطنين. وعليه، تركز الدراسة على السؤال: هل تساهم الانتخابات في تعزيز المشاركة السياسية بنوعيها؟ وما الشروط والآليات التي تجعل الانتخابات أكثر قدرة على تحفيز المواطن على الانخراط السياسي؟

كما أن أهمية طرح هذا الموضوع تزداد في حالات التحول السياسي، حيث تصبح الانتخابات وسيلة رئيسية لإعادة بناء الشرعية السياسية وتثبيت قواعد المنافسة السياسية، وفي المقابل قد ترتبط هذه العملية بمستويات متفاوتة من الثقة والاندماج السياسي لدى المواطنين.

تساؤلات الدراسة:-

1) ما المقصود بالمشاركة السياسية؟ وما حدودها المفاهيمية بين السياسة والحياة العامة؟

2) ما الفرق بين المشاركة المباشرة وغير المباشرة من حيث الأثر والآليات والجهات الفاعلة؟

3) كيف تؤثر الانتخابات في رفع مستوى مشاركة المواطنين؟ وهل يحدث ذلك عبر تعزيز الثقة أم عبر الإتاحة القانونية لأدوات المشاركة؟

4) كيف تؤثر طبيعة الأنظمة الانتخابية (الأغلبية/النسبي/المختلط) في سلوك الناخبين وفي حجم الإقبال؟

5) كيف تؤثر الحملات الانتخابية ووسائل الاتصال السياسي (الإعلام التقليدي/المنصات الرقمية) في تشكيل اتجاهات الناخبين وزيادة معرفتهم بالبرامج الانتخابية؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب، وهي

الأهمية العلمية

– تسهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالمشاركة السياسية والانتخابات، من خلال التركيز على العلاقة بين "جودة العملية الانتخابية" و"مستوى المشاركة السياسية"

– تقدم إضافة في السياق العربي عبر توضيح كيف يمكن للانتخابات أن تعزز المشاركة المباشرة وغير المباشرة، بدلًا من التعامل مع المشاركة كظاهرة واحدة دون تمييز.

– تساعد الدراسة في بناء إطار نظري/مفاهيمي يوضح آليات التأثير المحتملة للانتخابات (الثقة–الشرعية–الجدوى) على المشاركة.

الأهمية العملية

– تمكّن نتائج الدراسة صناع القرار والجهات ذات العلاقة من تحديد العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض المشاركة السياسية.

– تساعد في تطوير السياسات واللوائح الانتخابية بما يضمن العدالة الإجرائية ورفع الثقة العامة.

– تدعم اتخاذ قرارات تتعلق بتنظيم الحملات الانتخابية، وضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الناخبين.

الأهمية الاجتماعية

– تعزز الدراسة الوعي السياسي لدى المواطنين عبر تسليط الضوء على قيمة المشاركة وأثرها في تحسين التمثيل.

– تشجع على ترسيخ ثقافة "المواطن الفاعل" الذي يشارك في الرقابة والتعبير عن الرأي وليس مجرد المتلقي.

الأهمية الأكاديمية

تُعد الدراسة مرجعًا للباحثين في العلوم السياسية والسياسة العامة؛ لأنها تجمع بين مفاهيم المشاركة السياسية وأنظمة الانتخابات والحملات ووسائل الاتصال.
يمكن الإفادة منها في الدراسات اللاحقة التي تتناول العلاقة بين الانتخابات ومتغيرات أخرى مثل الثقة السياسية، أو الشرعية، أو التحول الديمقراطي.

فرضيات الدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانتخابات ومستوى المشاركة السياسية لدى المواطنين.

1. نزاهة وشفافية الانتخابات ترتبط إيجابيًا بمستوى المشاركة السياسية؛ إذ كلما زادت موثوقية العملية الانتخابية، ازداد ميل المواطنين للإقبال والمشاركة.
2. نوع النظام الانتخابي يؤثر في مستوى المشاركة، فبعض الأنظمة تمنح الناخب شعورًا أكبر بالقدرة على التأثير (مثل الأنظمة التي تعطي تمثيلًا أقرب لنتائج الأصوات)، بينما قد تقلل أنظمة أخرى من ذلك الشعور.
3. الحملات الانتخابية ووسائل الاتصال السياسي ترتبط بزيادة المشاركة، عبر رفع الوعي السياسي وإتاحة المعلومات للناخبين حول المرشحين والبرامج.
4. الأدوات المرتبطة بالمشاركة المباشرة، إن وُجدت في الواقع القانوني فهي تؤدي إلى ارتفاع مشاركة المواطنين، لأنها تمنحهم دورًا مباشرًا في التأثير على القرارات.

حدود الدراسة

الحدود المكانية

تُطبق هذه الدراسة على العديد من المجتمعات، بالرغم من وجود تباين في البيئة السياسية سواء من حيث تاريخ ممارستها للانتخابات او مدى تطور مؤسساتها السياسية

الحدود الزمانية

تغطي الدراسة الفترة من 2010 إلى 2024، لما تمثله هذه المدة من تحولات سياسية ومؤسسية في العديد من المجتمعات خصوصا العربية فقد جعلت الانتخابات أكثر حضورًا في المشهد السياسي، وأعطت فرصة لرصد تغيّر المشاركة السياسية تبعًا للعوامل الانتخابية والمؤسسية.

المفاهيم

1- النظام الانتخابي وهو مجموعة القواعد والإجراءات القانونية التي يتم من خلالها تنظيم عملية انتخاب ممثلي الشعب في المؤسسات السياسية المختلفة، كالمجالس النيابية ورئاسة الدولة [1].

ويحدد النظام الانتخابي كيفية التصويت، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وطريقة احتساب الأصوات، وآلية توزيع المقاعد على المرشحين أو الأحزاب السياسية.

وتكمن أهمية النظام الانتخابي في كونه الأداة التي تربط بين إرادة الناخبين وتشكيل السلطة السياسية، كما أنه يؤثر بصورة مباشرة في شكل النظام الحزبي والاستقرار السياسي ومستوى المشاركة الشعبية [2]

[1] عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والنظم السياسية، ص 89.

[2] محمد المجذوب، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، ص 65.

2- التحول السياسي وهو عملية انتقال النظام السياسي من وضع معين إلى وضع أكثر تطوراً، وغالباً ما يكون الانتقال من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الديمقراطية [3].
ويتضمن التحول السياسي مجموعة من التغيرات السياسية والدستورية والمؤسسية التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق المشاركة السياسية.

ويُعد النظام الانتخابي أحد أهم الأدوات المؤثرة في نجاح أو فشل عملية التحول السياسي.

تطور وسائل إسناد السلطة

مرت وسائل إسناد السلطة بعدة مراحل تاريخية، حيث كانت السلطة في البداية تستند إلى القوة أو الوراثة أو الحق الإلهي، ثم تطورت تدريجياً مع ظهور الفكر الديمقراطي ومبدأ سيادة الشعب . [4]

وفي الأنظمة القديمة كان الحكام يفرضون أنفسهم على الشعوب باعتبارهم أصحاب حق مقدس في الحكم، بينما ظهرت لاحقاً فكرة الانتخاب باعتبارها الوسيلة الحديثة لاختيار الحكام وممثلي الشعب.

وقد ارتبط تطور الانتخابات بتطور الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث توسع نطاق المشاركة السياسية تدريجياً حتى ظهر مبدأ الاقتراع العام.

حق الانتخاب العام

يقصد بالاقتراع العام منح جميع المواطنين حق المشاركة في الانتخابات دون تمييز بسبب الثروة أو التعليم أو المركز الاجتماعي. [5]

ويُعد الاقتراع العام أحد أهم المبادئ الديمقراطية الحديثة لأنه يحقق المساواة السياسية بين المواطنين.

شروط حق الانتخاب

1- الجنسية: - تقتصر الحقوق السياسية غالباً على المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة. [6]

2- الجنس: - أصبحت معظم الدول الحديثة تعترف بحق المرأة في الانتخاب والترشح باعتباره من الحقوق الأساسية.

---

[3] علي الدين هلال، النظم السياسية والتحول الديمقراطي، ص 41.

[4] سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية، ص 92.

[5] محمد كامل ليلة، النظم السياسية والدولة والحكومة، ص 118.

[6] إبراهيم درويش، القانون الدستوري والنظم السياسية، ص 133.

3- السن: - تشترط القوانين بلوغ سن معينة لممارسة الحقوق السياسية لضمان النضج السياسي.

4- الأهلية: - يشترط أن يكون الناخب متمتعاً بقواه العقلية السليمة.

5- الصلاحية الأدبية: - تحرم بعض القوانين الأشخاص المحكوم عليهم في جرائم مخلة بالشرف من الحقوق السياسية.

6- مشاركة العسكريين: - تختلف الدول بشأن السماح للعسكريين بالمشاركة السياسية، إلا أن الاتجاه الديمقراطي الحديث يميل إلى الاعتراف بحقهم في التصويت.

الإجراءات التمهيدية للانتخابات

1- إعداد القوائم الانتخابية

تُعد القوائم الانتخابية وسيلة أساسية لتنظيم العملية الانتخابية وضمان مشاركة من تتوافر فيهم شروط الانتخاب[7].
2- تقسيم الدوائر الانتخابية

يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية بهدف تنظيم التمثيل السياسي وتحقيق العدالة بين الناخبين.

النظم الانتخابية

تنقسم النظم الانتخابية إلى ثلاثة أنواع رئيسية:
1- نظم الأغلبية وتقوم على فوز المرشح أو الحزب الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، ومن أهم صورها: نظام الفائز الأول ونظام الكتلة ونظام الكتلة الحزبية.

2- نظم التمثيل النسبي ويقوم على توزيع المقاعد بحسب نسبة الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب السياسية. "ومن أهم صوره: القوائم المغلقة والقوائم المفتوحة" . [8]

3- النظم المختلطة وتجمع بين نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي بهدف الاستفادة من مزايا النظامين.

العلاقة بين النظام الانتخابي والتحول السياسي

توجد علاقة وثيقة بين النظام الانتخابي والتحول السياسي، إذ يسهم النظام الانتخابي في تحديد شكل الحياة السياسية وطبيعة التمثيل البرلماني . [9]

---

[7] سامي جمال الدين، النظم الانتخابية وأثرها في الحياة السياسية، ص 71.

[8] عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والنظم السياسية، ص 177.

[9] علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 96.

فالنظم الانتخابية العادلة تساعد على: تعزيز المشاركة السياسية وتحقيق التداول السلمي للسلطة ودعم الاستقرار السياسي وتمثيل مختلف القوى الاجتماعية والسياسية.

أما النظم غير العادلة فقد تؤدي إلى واحتكار السلطة وضعف التمثيل السياسي وتزايد الصراعات والانقسامات وإضعاف الثقة بالمؤسسات السياسية.

نتائج الدراسة

أن اختيار النظام الانتخابي الملائم يسهم بشكل كبير في إنجاح عملية التحول السياسي وتحقيق الاستقرار الديمقراطي، بينما قد يؤدي اختيار نظام انتخابي غير مناسب إلى زيادة الانقسامات السياسية وضعف التمثيل الشعبي وظهور الأزمات السياسية.

كما أكدت الدراسة أن نظم التمثيل النسبي تساعد على تحقيق تمثيل أوسع لمختلف القوى السياسية والاجتماعية، في حين تسهم النظم المختلطة في تحقيق التوازن بين الاستقرار السياسي وعدالة التمثيل النيابي.

التوصيات

1- ضرورة اختيار نظام انتخابي يتناسب مع طبيعة المجتمع السياسية والاجتماعية.

2- تعزيز مبدأ النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية لضمان ثقة المواطنين بالانتخابات.

3- تطوير القوانين الانتخابية بما يحقق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين.

4- توسيع المشاركة السياسية وتشجيع المواطنين على ممارسة حقوقهم الانتخابية.

5- دعم التعددية الحزبية بما يسهم في تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي.

6- العمل على توعية الناخبين بأهمية الانتخابات ودورها في تحقيق التحول السياسي.

7- ضمان استقلال الجهات المشرفة على الانتخابات ومنع التدخلات السياسية في العملية الانتخابية.

8- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال النظم الانتخابية والتحول الديمقراطي.

9- اعتماد نظم انتخابية تحقق التمثيل العادل لمختلف فئات المجتمع.

10- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة الانتخابات ونشر الثقافة الديمقراطية.

المراجع

(1) جمال الدين، سامي، النظم الانتخابية وأثرها في الحياة السياسية، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية ص 71.

(2) درويش، إبراهيم، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية: القاهرة، ص133.

(3) الطماوي، سليمان، السلطات الثلاث في الدساتير العربية، دار الفكر العربي: القاهرة، ص 92.

(4) المجذوب، محمد، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر: بيرو، ص 65.

(5) ليلة، محمد كامل، النظم السياسية والدولة والحكومة، دار النهضة العربية: بيروت، ص 118.

(6) متولي، عبد الحميد، القانون الدستوري والنظم السياسية، منشأة المعارف: الإسكندرية، ص 89.

(7) هلال، على الدين، النظم السياسية والتحول الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ص41.